التنوع الإثني والعرقي والقومي وأثره في الساحة السياسية العراقية

دراسة تحليلية من منظور اجتماعي

أ.م.د.حمدان رمضان محمد *

تأريخ التقديم: ٢٠١٣/١/١٦		تأريخ القبول: ٢٠١٣/٤/٣

الملخــــص

استهدف البحث معرفة التنوع الاثني والعرقي والقومي وأثره في الساحة السياسية العراقية، لأن التكوين ألاثني منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ أصبح يشكل مشكلة كبيرة على استقرار الدولة العراقية بسبب سياسات النخب السياسية على السلطة في العراق وتعاملها مع هذه القضية.

وعليه تتجلى أهمية هذا البحث من الظروف الراهنة التي يمر بها العراق حيث يتوقف مستقبله على مدى الانسجام والتكيف بين هذه الجماعات وثقافاتها الفرعية. واعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والاستنتاجي بالإضافة إلى المنهج التاريخي في تحليل محاور الموضوع.

وقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها أن معيار المواطنة والحكم الصالح واللامركزية وما يمثله من استحقاقات وكفاءة ومقدرة ونزاهة وانتماء إلى الوطن والإخلاص هي البديل أو الحل الأنسب للخروج من الأزمة ومعالجة مشكلاتنا بروح التوافق والانسجام بين المكونات الاجتماعية في العراق والذي حرص الدستور لتحكم في تصحيح أخطاء الماضي وتحقيق الوحدة الوطنية.

---

* قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

المقدمـــــة

قل تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) **الحجرات:١٣**

ومن منطلق المقولة الخلدونية المشهورة التي مفادها " إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وان وراء كل منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت "(١).

ولعل هذا ما دعى الملك فيصل الأول إلى أن يكتب في مذكراته " أقول وقلبي ملآن أسى، انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، مبالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه إن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عظمة الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين، وهذا التكيل "(٢).

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الشعب، القاهرة، د-ت، ص١٤٧

(٢) حنا بطاطوا، العراق:الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٤

وبنظرة سريعة لواقع حياتنا العراقية نجد أن بلادنا وشعبنا بكل مذاهبه وقومياته (العربية، الكردية، التركمانية، المسيحية، الايزيدية، الشبكية، الصابئة) ولكل الطوائف العراقية الأخرى تمر بمرحلة دقيقة جداً باحثاً عن سبيل جديد تليق بجيل الأبناء أسوة بأجيال كل المجتمعات المتطورة.

فإن المشكلة التي يعاني منها المجتمع العراقي تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهوية الوطنية، لاسيما ان هذه الجماعات تختلف ثقافياً وطائفياً واثنياً ودينياً وقومياً، وان بعضاً منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف.

لذلك فالمجتمع العراقي بماسة حاجة إلى إجراء إصلاحات تحفز كل أبنائه إلى المشاركة الجماعية في خلق المجتمع الجديد، حيث لا توجد أية شريحة في المجتمع العراقي لا تعاني من ملابسات الوضع المأساوي الحالي، لأن التراكمات الهائلة للأحداث المؤلمة قد زرعت في نفوس أبناء العراق الكثير من الهموم والشجون وهم أحوج ما يكون الآن إلى أفكار سياسية صحيحة تزيل تلك الأكداس والرواسب العفنة التي تحجب الرؤية السياسية الصحيحة لإيجاد مخرج آمن يطلق ويوفر الحرية والآمان لتعجيل حركة المجتمع في إعادة بناء الذات بهمة ومعنويات يستحدثونها من قوانين تفرض وجودها على الساحة الوطنية، من اجل تطوير وتحسين كل الركائز الأساسية التي تحث حياة الفرد والمجتمع العراقي، وتشجيع روح المبادرة والمثابرة للفرد العراقي للإسراع في تحقيق الطموح الوطني والإنساني له، وعلية قسمنا البحث إلى عدة محاور وكما يأتي:

أولاً: الإطار العام للبحث:

مشكلة البحث:

إن التنوع الاثني والعرقي والقومي أصبح من المشكلات التي تحتل اهتماماً خاصاً من الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية على حد سواء، باعتبارها

تمثل إحدى أدوات الصراع السياسي والفكري في المجتمع العالمي على وجه العموم، والمجتمع الإسلامي والعربي على وجه الخصوص والمجتمع العراقي بالتحديد، فهي ليست من المشكلات الجديدة، ولكن الجديد هو انها تحولت إلى موضوع، متعمد تجاهله من قبل البعض وتركها دون حل أو عدم وضعها في مسارها الصحيح من البعض أخر بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية والوعي القومي، ولكن هذا المنطلق والطرح لم يستطع أن يقاوم رياح التغيير التي عصفت بمجتمعاتنا في الوقت الراهن.

إن الواقع ألفسيفسائي للمجتمع العراقي الحالي، لا يكاد يشذ عن القاعدة الديمقراطية السائدة في معظم بلدان العالم الثالث، من حيث تقارب طبيعة مكوناته السوسيولوجية والانثروبولوجية أو من حيث تشابه معطيات تجاربه التاريخية والحضارية، لا بل حتى من حيث معوقات مشاريعها العلمية والثقافية، إذ إن الأمم جميعاً مكونة من خليط من شعوب وجماعات ذات منظومات قيم وثقافات وأحياناً أصول قومية ومذاهب متباينة جداً.

إلا أنها لا تعاني كما يمر به الشعب العراقي من استقطابات أثنية حادة، ولا تشكو مما يقع فيه من إضرابات طائفية متفاقمة، ولا هي مبتلية مثلما هو عليه من تآكل في هويته الوطنية الجامعة، ويعيق بناء دولة الرشيدة على أسس ديمقراطية، وهو الأمر الذي يسوقنا لتوسيع دائرة البحث وتعميق رقعة التنقيب عن مؤثرات العوامل الموضوعية المحيطة بالظاهرة موضوع البحث.

وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

ماهي الأطر النظرية المفسرة للتنوع الاثني والعرقي والقومي في المجتمع؟ماهي طبيعة تكوين الدولة العراقية؟ ماهي انعكاسات التنوع الاثني والعرقي والقومي على الساحة السياسية العراقية؟ ماهي إشكالية الصراع الاثني والعرقي والقومي في العراق؟ وماهي طبيعة تعامل النظم السياسية العراقية

المتعاقبة مع المشكلات الاثنية والعرقية والقومية والطائفية؟ وماهي معوقات معالجتها؟ماهي سبل الاندماج والتعايش بين المكونات الاجتماعية في المجتمع العراقي الجديد؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث بأننا نسعى إلى طرح موضوع معقد ومتشابك في واقع المجتمع العراقي من منظور علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا السياسية لكي نسهم في زيادة المعرفة العلمية في هذا الحقل المعرفي ويمكن أن يساهم ويساعد هذا البحث على إيجاد أرضية سليمة ومناسبة لحل بعض المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا لأن تقدم المجتمع وتطوره يتوقف على طبيعة الدراسات التي تشخص العلل والأمراض الاجتماعية فيه.

. وتأتي أهمية الموضوع أيضا من الظروف الراهنة التي يمر بها العراق حيث يتوقف مستقبله على مدى الانسجام والتكيف بين هذه الجماعات وثقافاتها الفرعية، لأنها من المواضيع الآنية الساخنة على الساحة السياسية العراقية بحاجة إلى الدراسة ووضع الحلول لها، خصوصا هذه المرحلة الاستثنائية الراهنة التي يمر بها العراق عموماً، وقد استغل من قوى الاحتلال الأمريكي وبعض الجهات الأخرى لإثارة فتنة تؤثر على وحدة العراق وتمزيق هويتها الوطنية.

وكما تأتي أهمية البحث بأنه غير مدروس ولان ما كتب عنه علمياً دون تحيز قليل على مستوى العراق و يفتقر مجتمعنا نسبياً بالمقارنة مع دول الأخرى إلى هذا النوع من الدراسات لكي نشخص أسبابها وعوامل تفاقمها وتحديد آثارها السلبية المترتبة عليها لغرض تخفيفها ونحجم عوامل تفاقمها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن ظاهرة الاختلاف والتنوع في المجتمع العراقي تمثل احد الظواهر التي أغفلها البحث الاجتماعي منذ خمسينات القرن الماضي، وظلت اغلب الدراسات التي عالجت هذا الموضوع كتبت في مجالات التاريخ والسياسة

والشريعة، أما في مجال علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي فإن مساهمتها كانت جزئية وضئيلة وتكاد تكون شبه معدومة رغم أهميته دراسة مثل هذه الأنواع من المواضيع من الناحية الاجتماعية.

لذا أصبح إلزاماً علينا دراسة الموضوع ونقل الوقائع فيها كما هي وفقاً لمنظور اجتماعي لمعالجة الموضوع معالجة علمية وعقلانية وموضوعية وإيجاد الحلول المناسبة لها بهدف توفير العيش الكريم للجميع وتعزيز الاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع على أسس الديمقراطية بعيداً عن التهميش والغلو والتطرف والتعالي بين جميع الأطراف.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح الأطر النظرية المفسرة للتنوع ألاثني والعرقي والقومي في المجتمع من منظور سوسيولوجي

٢. التعرف على طبيعة التطور التاريخي لتكوين الدولة العراقية ونشأتها.

٣. تحديد الواقع الاجتماعي والسياسي للتنوع ألاثني والعرقي والقومي في المجتمع العراقي المعاصر.

٤. تشخيص اثر التنوع ألاثني والعرقي والقومي على سير العملية السياسية العراقية في الوقت الراهن.

٥. إبراز إمكانية دور التنوع ألاثني والعرقي والقومي في تعزيز استقرار العراق والحفاظ على الوحدة الوطنية من الناحية السياسية.

٦. توضيح سبل تحقيق الاندماج والتعايش بين المكونات القومية والاثنية والعرقية في المجتمع العراقي المعاصر.

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية:

١- التنوع:

كان الانكليزي (جان راي) أول من استعمل لفظة (نوع) في علم النبات سنة (١٦٨٦م)، ومن المعلوم ايضاً ان (الاسوجي ليتة) يعمق هذا المبدأ وجعل منه العنصر المفتاح لإعادة بناء العلم الذي يختص بدراسة الأعراف والسلالات البشرية[١].

فإن المعنيين بدراسة الاختلاف والتنوع والانتخاب الطبيعي يهتمون بنوعين من الاختلاف:

أولهما:اختلاف أفراد الجماعات القاطنة في إقليم واحد.

ثانيهما:اختلاف أفراد الجماعة القاطنة في أقاليم مختلفة الذي يمكن ان نسمي الأول بالاختلاف الثاني بالتنوع[٢].

إذا أخذنا مثالاً لتوضيح مفهوم الاختلاف والتنوع بين سكان العراق الأصليين من العرب والكورد والتركمان والكلدوآشوريين وشبك وايزيديين والصابئة نلاحظ أنهم على الرغم من كونهم ضمن الفصيلة الواحدة (الإنسان) ويقطنون إقليماً واحداً منذ مئات السنين إلا أنهم يختلفون بعضهم عن بعض من حيث بعض الصفات المورفولوجية من اختلاف البشرة والشعر والعيون ٠٠ إضافة إلى الاختلاف في الأصل واللغة وأمور أخرى تدخل ضمن التحليلات الإحصائية لكل منهم، نسمي ذلك بـ(الاختلاف)، بينما ضمن كل مجموعة (عربية كوردية، تركمانية، كلدواشورية، الشبك، الايزيديين، الصابئة) ثمة درجات من التنوع من حيث اللهجة والزي والعقائد المذهبية وبعض العادات

---

(١) جون بوارية، تاريخ العرقية، ترجمة نسيم نصر، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٨

(٢) د. قيس النوري المدخل إلى علم الانسان، مطابع جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١١٢

والتقاليد الاجتماعية وهي اختلافات غير حادة بل تدريجية ويسمى ذلك **(بالتنوع)**[١].

ويشير قاموس المصطلحات المشاركة المدنية إلى أن التنوع:ينم عن حالة تسمح بتعددية الآراء التي يمكن ان ترتكز على التباينات الدينية أو السياسية أو العرقية أو ما إليها[٢].

ونقصد بالاثنية في هذا البحث:كل ما يتعلق بالأصول المشتركة لمجموعة معينة من الناس تربطهم رابطة الدم والقرابة، بمعنى الأصل المشترك الذي تبني على أساسه مجالات ثقافية مختلفة كاللغة والتقاليد المشتركة.

٢- الاثنوس:

إن كلمة **(ethnos)** ذات جذر لغوي إغريقي، تعني شعب أو قوم[٣]. بل بمعنى الفئة المتميزة لغوياً داخل الوطن الواحد [٤]، والاثنية مصطلح يدل على الأفراد الذين يعدون أنفسهم، ويعدهم الآخرون مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن المجتمعات الأخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص [٥].

---

(١) محمد حسين شواني، التنوع الاثني والديني في كركوك، ط١، مطبعة وزارة التربية، اربيل، العراق، ٢٠٠٦، ص٢٨

(٢) قاموس مصطلحات المشاركة المدنية، منشورات معهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، ترجمة ناتالي سليمان، ٢٠٠٩، ص١٧

(٣) د. مجيد حميد عارف، الاثنوغرافيا والاقاليم الحضارية، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص٩

(٤) محمد حسين الشواني، مصدر سابق، ص٢٦

(٥) جوردن مارشال واخرون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد محمود الجوهري، المجلس الاعلى للثقافة، ج١، ط١، ٢٠٠٠، ص٩٢

أما اصطلاح الجماعة الاثنية كما عرفها لنا (مــوريس morris) يــشير إلى فئة متمايزة من السكان تعيش في مجتمع اكبر، لها ثقافتها المتمايزة، وتــشعر بذاتيتها وتربطها بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية[١].

بينما يذهب الألماني (شيرمر هورن sehermer horn) إلى أن الجماعة الاثنية هي " تجمع ضمن مجتمع اكبر له سلــسلة نــسب حقيقيــة أو مزعومــة وذكريات عن ماضٍ تاريخي مشترك واهتمام ثقافي بواحد أو أكثر من العناصر الرمزية التي تعد صورة مصغرة لكونهم ينتمون إلى شعب واحد [٢].

٣- السلالة أو العرق:

يرى محمد عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع بأن هذا المصطلح يشير إلى نوع من أنواع الإنساني يشعر أعضاؤه باشتراكهم في مجموعة من الصفات الوراثية أو هي جماعة من البشر يشتركون معاً في بعض الــصفات الجــسمية وغالباً ما يقطنون في منطقة جغرافية واحدة، وتلك الصفات الوراثيــة يمكــن الاعتماد عليها في التمييز بينهم وبين الجماعات البشرية الأخرى، ومن المقاييس التي يحتكم اليها علماء الانثروبولوجيا الطبيعية في تصنيف البشر إلى ســلالات هي:لون البشرة وشكل الشعر ولونه ... الخ من الصفات في مظهر الإنــسان، وقد تؤدي هذه الاختلافات السطحية في المظهر الفيزيقي وتحت ظروف معينــة إلى نوع من الشعور أو الوعي بالسلالة وإلى الاعتقاد الذي لا أساس له بالــسمو أو الرمز ألسلالي أو العنصري [٣].

(١) د. فاروق مصطفى اسماعيل، العلاقات الاجتماعية بــين الجماعــات العرقيــة، ط٣، دار قطري، ١٩٨٦، ص٢٦

(٢) ميشيل هارا لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة مجموعة من المتــرجمين، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠١، ص٨٠

(٣) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص١١٠

ويعرف (هوتون) السلالة، بأنها قسم كبير من النوع الإنساني وعلى الرغم من الاختلافات التي قد تكون قائمة بين أعضائه إلا أنهم مشتركون في بعض السمات المورفولوجية والجسمية التي ترجع إلى انحدارهم عن أصول قرابية مشتركة[١].

ويعرفه (دنكن ميشيل) في معجم علم الاجتماع، بأنه مصطلح يطلق على مجموعة – سكانية تتميز بصفات بايولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية الآن الاختلافات الظاهرية في المظهر الطبيعي والبايولوجي للأفراد قد تؤدي في ظروف معينة إلى ظهور الوعي العنصري الذي يدفع إلى الاعتقاد بمبدأ العنصر الجيد والرديء لكنه من الخطأ القول بأن الاختلافات الاجتماعية والحضارية والسلوكية بين الأفراد تتأثر بالعوامل الوراثية أو السلالية [٢].

٤- التعدد القومي:مصطلح القوم – كمصطلح اثني يستخدم لغوياً بالإشارة إلى أية جماعة تربط بينهم رابطة، ويرى بعض الباحثين ان عبارة Nation الانجليزية مأخوذة من Natio اللاتينية واصلها من Natus التي تعني الولادة [٣].

وحول زمن نشوء القومية كنزعة، يفرق أ. سميث بين التفسير البدائي للنزعة القومية والتفسير الحداثي لها، فالنظرة البدائية ترجع الظاهرة القومية إلى الروابط القبلية البدائية – العرقية واللغوية، والنظرة الحديثة إلى القومية تجعل

---

(١) المصدرنفسه، ص٣٦٨

(٢) دنكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٤٣

(٣) امين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية–المجتمع العراقي نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية العلوم السياسية، اربيل، العراق، ٢٠٠٦، ص٣٧

منها ظاهرة تاريخية قريبة العهد، ونحن نرى ان الرأي الـذي يعطـي بحداثـة ظهور ونشأة النزعة القومية اقرب إلى الصواب [١].

ونجد بين المحدثين خلافاً حول تاريخ بروز النزعة القومية، فهنـاك مـن يربطها بحركة الإصلاح الديني في أوربا، وآخر يربطها بمعاهدة بنسلفانيا عام ١٦٤٨م، والبعض يرى ان تقسيم بولندا قد أدى إلى ظهورها والغالبيـة تعتبـر الثورة الفرنسية منعطفاً لظهور النزعة القومية كفكرة وعقيدة سياسية[٢].

فالقومية كمظهر من مظاهر التعدد لا كنزعة، تعقد بها:مجموعة من البشر بين أعضائها صلات متعددة في لغة ودين وارض مشترك وتاريخ وغيرها مـن الروابط، مما أدى إلى تلاحم وتداخل هـذه العوامـل كلهـا أو بعـضها، إذ لا يشترط في القومية ان توفر فيها جميع الشروط والمكونات المذكورة، بل يلغـي وجود رغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهـداف مـشتركة فـي ظـل إحساس عام بوحدة المصير أو الخصائص أو الأهداف أو المصالح[٣].

والعالم المعاصر يتسم بالتعددية القومية داخل الدول والشعوب، فقد أشـار الدكتور رياض عزيز هادي مثلاً إلى هذه الظاهرة فـي دول العـالم الثالـث[٤]، ويحظى التعدد القومي باهتمام واسع على مستوى الدول والتنظيم الدولي وخاصة الأمم المتحدة ويوضح ذلك العديد من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيـات الدوليـة. وانطلاقاً مما مر ذكره نجد أن التنوع والتعدد في المجتمعـات، كظـاهرة باتـت

(١) عبد الحكيم خسرو، ظاهرة تفكك الدولة مابعد الحرب الباردة–دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعةصلاح الدين، كلية العلوم السياسية، اربيل، العراق، ٢٠٠٣، ص٦٧

(٢) امين فرج، مصدر سابق، ص٣٧

(٣) ساطع الحصري، ماهي القومية–ابحاث ودراسات على ضوء الاحداش والنظريـات، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩، ص

(٤) د. رياض عزيز هادي المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص١٩–٢٤

شائعة ومنتشرة في عالمنا المعاصر من صور وأشكال متعددة منها التعدد العرقي واللغوي والديني والقومي.

ثانياً: الأطر النظرية المفسرة للتنوع ألاثني والعرقي والقومي في المجتمع:

أ- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة عدم المساواة بين الأقليات العرقية والاثنية في المجتمع:

١- النظرية البنائية الوظيفية:

تذهب هذه النظرية إلى أن الجماعات العرقية والاثنية تقدم خدمة جليلة في سبيل تماسك ووحدة المجتمع، فهي تقوم بالمهن التي هي غير مرغوب بها والمتدنية الأجر ولكنها على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة للمجتمع، والسبب في ذلك هو إن هذه الأقليات لا تمتلك القوة الكافية التي تمكنها من المنافسة على المراكز المرغوبة فيها.

ولكنه يعود ويؤكد أنصار هذه النظرية بان الأقليات – حال ما يتم تحسين مهاراتهم ومستواهم التعليمي واندماجهم الثقافي، ستكون الفرصة مواتية أمامهم للحصول على أحسن الأجور والأعمال التي تساعدهم على أن يتبوءوا المكانة الاجتماعية اللائقة في المجتمع [١].

٢- النظرية الصراعية:

يركز منظورا الصراعية على الكيفية التي تتمكن بها هذه الجماعات المسيطرة من المحافظة على استمرار سيطرتها من خلال استخدام الجماعات

(١) د. شعبان الطاهرالاسود، علم الاجتماع لسياسي–قضايا الاقليات بين العزل والإدماج، ط١، الدار المصرية واللبنانية، ٢٠٠٣، ص٣٩–٤٠

الاثنية والعرقية لهذا الغرض، فالصراع الدائر بين الجماعات العرقية والاثنية يكون بمثابة الخدمة الجليلة للمجموعة المسيطرة، طالما إن هذا النوع يجعل هذه الأقلية مفككة، الأمر الذي لا يجعلها تفكر الدخول في صراع مع الجماعة المسيطرة من اجل تحسين وضعهم (١).

٣- النظرية التفاعلية الرمزية:

يرى مؤيدو هذا الاتجاه انه لكي تحقق المجموعة العرقية أو الاثنية وجودها يجب على أعضائها أن يطوروا المفاهيم الخاصة بالوعي النوعي والشعور بالكينونة مثل الآخرين، بشكل يكون مختلفاً عن ذلك السائد لدى المجموعات الأخرى (٢).

فالشعور والوعي بالنوع حسب وجهة نظرهم ينبع من التفاعل بين المجموعات العرقية والاثنية وبقية المجتمع (٣).

٤- النظرية العالمية الثالثة:

تقدم هذه النظرية صورة متكاملة لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي من خلال تراكمية الفكر الإنساني على مر العصور، هذا النظام يجسد القواعد الطبيعية للمجتمعات البشرية، في إطار من التعاون المشترك وتبادل المصالح على مختلف أشكالها. فهي تحتوي على إمكانيات القضاء على كافة أساليب السيطرة والاضطهاد والعنصرية، التي تعاني منها بعض التجمعات البشرية في شكل أقليات عرقية ودينية وثقافية. . لأكثر من ذلك انه في ظل هذا النظام يمكن

---

(١) المصدر نفسه، ص٤١

(٢) السيد الحسني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧٣

(٣) د. شعبان الطاهر، المصدر نفسه، ص٤١

لكل امة أن تحافظ على رباطها القومي، وبالتالي على هويتها وموروثها الثقافي، وتتمتع فيها الأقليات والأعراف على أنواعها بحقوقها كاملة، في ظل مجتمع يسوده التآخي والسلام والتعاون(١).

ب – الاتجاهات المفسرة لتبرير السياسات الاثنية:

١- الاتجاه الوشائجي:

الارتباط الوشائجي يتبع من معطيات الثقافة والوجود الاجتماعي وعلاقات القرابة، لذلك يسأل عالمان الانثروبولجيا (كليفور وغيرتز) سألا لماذا تصبح الهويات مسيسة، وكيف تشكل هذه العملية آليات بناء الدولة وتطورها في الدول النامية؟ في إجابته عن هذه التساؤلات يرى أن الوشائجية هي ظاهرة نفسية انبثقت من قدرة معطيات المكان واللسان والدم والثقافة على تشكيل وعي الفرد عن ماهية نفسه، وإلى من ينتمي دون جدال، إذ يؤكد أن هذه القدرة كامنة ودقيقة في أعماق النفس البشرية أي من الأسس غير العقلانية للشخصية، غير إننا نجد أن المشكلة تكمن في أن الهويات المحددة والمتعارف عليها إلى حد كبير تتعارض مع الشروط الحديثة للدولة (٢).

ويرى غيرتتر أن المواطن في هذه الدولة سيواجه بدولة كبيرة إلى حد ما ومستقلة وقوية وعلى درجة عالية من التنظيم، الأمر الذي يجعله يخاطر بمعرفته بذاته كشخص مستقل ذاتياً، ولأجل ذلك نجد أن معطيات الهوية الوشائجية تتحول إلى وسيلة للصراع السياسي، فمن جهة يتم التقاتل على الدولة التي تحفظ الكيان

---

(١) معمر القذافي، الكتاب الاخضر، المنشاء الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٧٩، ص١٧٣

(٢)clifford Greets ,the inter pretation of culture basic,new York, ١٩٧٣. p٧٠

وهذا يتبع يحق الانتخاب العام، الذي يجعل التماس الولاءات التقليدية أمراً لا يقاوم[١].

٢- الاتجاه الذرايعي:

يركز أنصار هذا المذهب ومنهم **(انبره كوهين وبولبراس)** على التفاعل الدينامي بين القوى الثقافية والاجتماعية، حيث يؤكدون بأن الهوية ليست بالقدر ذاته من المرونة، وليست صيغة إلى ما لا نهاية بين أيدي ما يسمى بالنخب، كما أنهم يؤكدون أن المجموعات الثقافية تختلف عن درجة قوة وغنى تقاليدها ومؤسساته.

وهذا يقودنا إلى التساؤل على أن المغريات والرموز التي تكون فعالة معاً هي تلك التي لا تكون كذلك، القيم لها مقدار من السلطة الرمزية، كما أنها تتمثل مبدأ على المجموعات الخاصة بالمادة صياغتها، الأمر الذي يجعل من تسبب الهوية عاملاً مساعداً أو مهماً في إعادة تحديد معالم الهوية بطرق، تخدم حسب اعتقادهم النخب والمصالح الشعبية على حد سواء[٢].

نستنتج من ذلك إلى أن التفسير المقنع لسبب وكيفية تقويض الصراع الاثني والديني والقومي لا يمكن أن يتركز في مجمله على رؤية وشائجية أو ذرائعية، كما أن الأحداث التي حدثت في العقد الأخير من القرن المنصرم والعقد الأول من الألفية الثالثة تدعونا إلى إعادة تقييم الافتراضات، الخاصة بأن التعليم والتحديث والمشاركة السياسية سوف تؤدي إلى تهميش الهويات الاثنية والعرقية والدينية.

---

(١)Ibid,p٧١

(٢) دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلافات، ترجمة محمد سعيد، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٢

ثالثاً:طبيعة تكوين الدولة العراقية الحديثة ونشأتها:

تعتبر طبيعة نشأة وتشكيل الدولة العراقية الجديدة في الربع الأول من القرن العشرين من إحدى أهم معوقات تكامل المجتمع العراقي، إذ لم تكن تأسيسه طبيعياً لدولة جديدة وفق الأسس الصحيحة بل كانت دولة مصطنعة وفقاً لسياسات الدول الاستعمارية [١]، والتي لم تراع فيه رغبة سكانها أو الأخذ بنظر الاعتبار واقعها القومي والديني والمذهبي والعرقي المتعدد والمعقد، فقد كانت مرحلة نشوء وبناء الدولة العصرية عملية معقدة من حيث مكوناتها الداخلية والقوى الخارجية المتحكمة فيها آنذاك، وقد تبدو سهلة من الناحية الظاهرية، لأنها كانت نتاج مساومة تاريخية[٢].

فدولة العراق الحديثة بحدودها الحالية لم يكن لها وجود قبل ١٩٢٥، حين شكل العراق كجزء من عملية النسيج للإمبراطورية العثمانية المنهارة بضم ولاياتها الثلاثة:الموصل وبغداد والبصرة، بالرغم من امتلاك كل من هذه الولايات صفات مميزة عن الأخرى[٣].

ومرت هذه العملية بمرحلتين أساسيتين:أولهما، جاء عن طريق تأسيسي الدولة العراقية الجديدة من ولايتين البصرة وبغداد على أساس رغبة الحكومة

---

(١) فالح عبد الجبار واخرون، القومية مرض العصر ام خلاصه، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٩-٥٠

(٢) ميثم الجنابي، العراق المعاصر والمستقبل، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٩

(٣) جراهام فولر، العراق في العقد المقبل:هل سيقوي على البقاء حتىعام ٢٠٠٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابرظبي، بدون سنة الطبع، ص٢٥

البريطانية وليس على أساس رغبة الشعب العراقي، أما المرحلة الثانية فقد تمثلت إلحاق ولاية الموصل بالدولة الجديدة[١].

وقبل الحديث عن تأسيس الدولة العراقية من المفيد الالتفات قليلاً إلى الخلفية التاريخية لنشوئها، وهنا من الضروري الإشارة إلى أن الاهتمام البريطاني بالمنطقة يعود إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، حينما كانت تخطط لإنهاء السيطرة العثمانية عليها عن طريق الاحتلال العسكري قبل إعلان الحرب العالمية الأولى، أما دخول القوات الانكليزية الأراضي العراقية كان في ٢٢/ تشرين الثاني /١٩١٤ عندما احتلت تلك القوات مدينة البصرة، في آذار ١٩٢٨ احتلت مدينة بغداد ايضاً، وخلال مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء، تم الاتفاق على وضع الأراضي المحتلة التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية تحت نظام الانتداب البريطاني.

وفيما يخص العراق ومن اجل تطبيق ذلك الاتفاق، قرر مجلس الحلفاء في سان ريمو في ٣/آذار/١٩٢٠ وضع ولايات البصرة وبغداد والموصل تحت الانتداب البريطاني طبقاً لاتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦ [٢].

أما بخصوص تأسيس الدولة وبعد التطورات التي شهدت العراق والأحداث التي رافقت حكم الاحتلال البريطاني ومن أبرزها أحداث ثورة العشرين المعروفة[٣]، سارع البريطانيون في تنفيذ سياساتهم المرسومة للمنطقة وذلك بتشكيل حكومة عراقية في ولايتي بغداد والبصرة، وذلك عندما اصدر (برسي كوكس) المندوب السامي للحكومة البريطانية الذي خلف (ارنولد ولسن) بياناً في

---

(١) فرج امين، مصدر سابق، ص٩٤

(٢) المصدر نفسة، ص٩٥

(٣) د. عبد الوهاب الكبالي واخرون، موسوعة السياسية، ج٣، ط١، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص١٧-١٠٩

١١/تشرين الأول/ ١٩٢٠ أعلن فيه تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد الذي شكل الحكومة بالفعل في ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٠[١] وانتهت مهمة الحكومة المؤقتة بعد أن توج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣/آب/١٩٢٣ بعد أن تم ترشيحه في مؤتمر القاهرة المنعقد في ٢١/آذار/١٩٢١ برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني[٢].

وما يهمنا هنا الإشارة من أن قيام هذه الدولة كانت على أساس رغبة البريطانيون تنفيذاً لمخططاتهم الاستعمارية بإسناد الحكم إلى فئة مقربة لهم في الولايتين وتهميش بقية مكونات أو فئات الشعب فيهما.

فقد ساهمت مراحل متعددة في تقوية توجه البريطانيين لتنفيذ ذلك المخطط من أبرزها:

١. اتحاد الزعامة السياسية الشيعية وعلى رأسهم رجال الدين موقفاً معارضاً وصلباً تجاه الاحتلال الانكليزي للعراق الذي تجلى بوضوح في دورهم في التحفيز والتحضير لأحداث ثورة العشرين في العراق.

٢. إن الحكم المستند إلى أقلية عددية من سكان البلاد يكون بحكم كونها مهددة داخلياً مضطراً إلى الاستعانة بقوة خارجية تدعمها ومستعداً للتفاهم معها أكثر من الحكم المستند إلى الأكثرية، الأمر الذي يوفر الأسس لقيام مصلحة مشتركة للتفاهم بين القوة الخارجية وبين الأقلية الحاكمة للبحث المحكومين والاستئثار بالسلطة السياسية والثروات الاقتصادية عن طريق ممارسة القهر والاستبداد

(١) د. صالح خضر محمد الدليمي واخرون، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢١١-٢٣٢

(٢) د. وميض جمال عمر واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، جامعة بغداد، بدون سنة الطبع، ص١٤٨-١٤٩

، والسياسة البريطانية آنذاك كانت ترتكز على إنشاء حكم الأقليات في المستعمرات وهو الوضع المثالي لسياسة ترمي إلى بناء العراق، تحت الهيمنة البريطانية والتبعية لها(١).

وأمام هذه الإشكالية فإن النخبة العربية الحاكمة في العراق لم تجد مناصاً في الاعتماد على الاحتلال البريطاني، الأمر الذي أدى في أحياء كثيرة إلى إرساء القواعد السياسية التي كان يريدها المحتل فكراً أو ممارسة وعلى نطاق واسع مما أسهم ذلك بوعي من تلك النخب أو بغير وعي، في فقدان شرعيتها الوطنية حين أصرت على فرض الشروط القاسية للقيام بالحد الأدنى من التكامل الوطني في الوقت الذي أبدى استعدادها الكامل لقبول تلك التبعية وحين ترتبط الدولة هكذا بالنفوذ الخارجي، يحدث الصراع بين رافضي الارتباط من الناس ، وبين السلطة المرتبطة (التابعة)، وتلجأ حكومة الأقلية إلى حماية خارجية وإلى قمع داخلي، واستخدام العنف وممارسة الاستبداد وسيلة لتثبيت أركان حكمها(٢).

٣. وأخيراً استعداد الأوساط السنية واقتناعهم لاسيما عائلة الشريف والقوميين العرب من الضباط العسكريين العراقيين المسرحين من الجيش العثماني السابق والموظفين الذين سبقوا أن عملوا في الإدارة العثمانية السابقة وكذلك الشريحة العليا في المجتمع من الطبقات المالكة من تجار وملاك وأشراف القبول حلول الوسط مع الانكليز التي كانت توفق بين المصالح البريطانية وبين مقدار من الاستقلال للدولة الجديدة، على أن يكون هذا المقدار خطوة أولى على طريق الاستقلال، مما أدى إلى ترحيب السلطات البريطانية بالتعاون مع هذا الفريق من

---

(١) فرج امين، مصدر سابق، ص٩٧

(٢) د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٢٣-٤٢٥

العراقيين، كونهم مؤهلين بالخبرة السياسية والممارسة الإدارية والإحاطة والإلمام بالشؤون وأوضاع الدولة[1].

وبهذا نفذ البريطانيون أولى خطوات إستراتيجيتهم في العراق بإقامة وفرض حكم لجهة معينة في ولايتين بغداد والبصرة على حساب الفئات الأخرى فيكون بذلك أولى عوامل الخلل في جسم الدولة الجديدة.

وأمَّا المرحلة الثانية من المخطط الانكليزي والتي تمثلت بتوظيف القضية الكردية في العراق لتحرير سياساتها تجاه كل من تركيا والدولة العراقية الجديدة، قامت بريطانيا بخلق مشكلة ولاية الموصل ومن ثم ضمها إلى الدولة العراقية الجديدة لتضيف خللاً إضافياً جسيماً في جسم هذه الدولة [2].

ومن هنا يمكننا القول أن طريقة تشكيل الدولة العراقية الجديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى جاءت بالدرجة الأولى استجابة للمصالح الاستعمارية البريطانية وأصبحت هذه الطريقة من أهم المعوقات أمام تكامل واستقرار هذا البلد الذي يقوم على التنوع والتعدد القومي والديني والمذهبي.

رابعاً: إشكالية الصراع الاثني والعرقي والقومي في العراق:

يمكن القول بأن المجتمع العراقي لم يكن – كحاله اليوم – يشكوا من صراع الهويات على أسس قومية أو عرقية إلا في فترات محدودة من تاريخه السياسي والاجتماعي، على الرغم من انه شهد أوسع ظاهرة حراك سلالي عرفتها الشعوب قديماً، وذلك بحكم تعدد المزايا وتنوع التيارات التي كان يتيحها أمام موجهات الغزاة من كل طيف ولون، ناهيك بالطبع عما ألفه واعتاد عليه من وشائج وتصاهر حر بين مختلف الأعراق والاثنيات التي وضعت رحالها مختارة

(١) د. علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط١، بغاد، ٢٠٠٤، ص٣
(٢) فرج أمين، مصدر سابق، ص٩٨

بين شعابه وفوق ثراه لتبدأ دورة حياتها من جديد ولاسيما عقب تنامي الفتوحات الإسلامية التي كان العراق أرضاً وشعباً ممراً لحملاتها تارة ومسرحاً لأحداثها تارة ثانية ومنطلقاً لانتشارها تارة ثالثة.

إلا أن الأمر الذي له دلالة في هذا المجال هو استحالة الاستمرار والتواصل في ذلك الانسجام والجهات بين جماعات بشرية متغايرة في كل شيء لا يجمع شتاتها ولا يوجد مشاربها سوى وازع العقيدة الدينية التي لم تلبث وان أدخلت بقوة في آتون الصراعات على امتيازات السلطة والتناحرات على إجراءات الثروة، عبر توظيف شحنتها الوجدانية في الوعي الفردي واستثمار طاقتها الرمزية في المخيل الجمعي (١).

وهكذا فقد انبعثت من كونها بذور الشقاق واستفاقت من رقادها نوازع الاستئثار، لا بين الجماعات القومية المختلفة الأصول والمتباينة المنابت فحسب ، بل أنها أثمرت خلافات وأنتجت تصدعات لا تقل عن سابقتها عمقاً وأضرارا بين أبناء القومية الواحدة والأصل المشترك وهو الأمر الذي استنتج أن تتخذ إليه الصراع القومي إبعاداً إضافية تختلف باستنفار الآثر الطائفي واستحضار الموروث القبلي واستجلاب المخزون التاريخي لكل جماعة ضد الجماعات الأخرى، لاسيما بعد أن أفضت آليات الصراع سياقاته إلى تبلور الاستقطاب وتمظهر الاصطفاف على نحو جعل من احتمال تصادمها اقرب إلى الواقع منه إلى الاقتراض (٢).

وعلى الرغم من أن آراء المؤرخين وتصوراتهم بصدد البحث عن أسباب الحرب والتي شهدها المجتمع العراقي وتقليل دوافع الصراعات التي نشبت بين

---

(١) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٨

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠

مكوناته قد انشطرت إلى مذاهب شتى وتوزعت بحسب منطلقاتهم الفكرية ومنهجياتهم العلمية وانتماءاتهم السياسية وثقافاتهم الشخصية، إلا أن إجماعهم حول دور العامل الخارجي (غزوات، تدخلات، مؤامرات، تحريضات) ليس فقط في نكوص الجماعات الاثنية إلى مستوى يبقي عناصر ومقومات هوياتها التحتية ناشطة وصراعاتها فاعلة فحسب، بل وفي تعطيل عملية إرساء قواعد الهوية الوطنية العراقية الشاملة والموحدة أيضاً، ففيما اعتقد بعضهم أن " التوترات الحالية في الهوية والولاء ليست حديثة على الإطلاق، فهي على الأرجح قديمة قدم البلد ذاته ... بفعل تتابع موجات من الغزو العسكري ومن الهجرات الديموغرافية الواسعة "(١)، وجد البعض الآخر أن إحداث الفتنة التي وقعت بين الأخوين الأمين والمأمون كانت عاملاً مهماً مباشراً في فشل التعاون والتوازن بين العرب والفرس، مما أدى إلى رد فعل سريع وعنيف من قبل البغداديين وأهل العراق ضد الخراسانية، وكان هذا الوضع عاملاً في اتجاه العباسية إلى المماليك الأتراك، فكانت هذه بداية السيطرة التركية على بلاد الإسلام (٢).

وهذا كله جعل السلطان سليمان القانوني يبدأ بالتخطيط لبدء صفحة جديدة من الصراع ضد الصوفيين (٣).

أما الفريق الثالث فقد اتخذ في حادثة سقوط بغداد على يد هولاكو عام ١٢٥٨م البداية التي أطلقت فيها شرارة الصراع الاقوامي، بعد أن قضت

---

(١) المصدر نفسه، ص٣١

(٢) د. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية-دراسة في الهوية والوعي، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٩٩

(٣) سيار كواكب الجميل، تكوين العربي الحديث ١٥١٦-١٩١٦، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص٧٤

الحكومة الاليخانية على الدولة العباسية وأسست إدارة خاصة، وناصرت الأقليات وبتعبير أدق اعتمدت عليها، فكانت من امهر الإدارات في خططها الاستعمارية وسياساتها الداخلية (١).

هذا وقد ظن بعضهم الرابع أن باكورة الصراع القومي في المجتمع العراقي انطلقت منذ مطلع القرن السادس عشر عندما كانت الفوضى والاضطراب تعم بغداد بعد وقوعها تحت حكم الصفويين، إذ سيطر عليها الشاه إسماعيل الصفوي سنة ١٥٢٨م ثم سيطر على أجزاء العراق كافة محاولاً تأسيس كيان طائفي في قلب الخلافة العباسية وبعد عمليات قتل وهدم وحرق.

وعدَّ فريق خامس أن انهيار الإمبراطورية العثمانية وتناثر أشلائها هو الذي شرع الأبواب على مصراعيها أمام صراع الهويات الاقوامية في البلدان العربية بعد أن فجر تفكك الدولة العثمانية، وهي آخر دولة إسلامية بالمعنى التقليدي، إحدى أعظم أزمات الهوية التي عرفها الوطن العربي في تاريخه كله ، وأكثرها حدة و دموية (٢)، ويرى فريق سادس أن مظاهر التجزئة والانفصال والتعصب الضيق والخصام والاختلاف والاقتراب والتنافر وعدم الثقة المتبادلة وغيرها من المظاهر السلبية هي النتاج الطبيعي للتوتاليتارية البعثية التي حاولت أن تجعل من نفسها ثورة الوحدة الصلبة للعراق، بينما لم تودِّ في الواقع إلا إلى تدمير حقيقة الوحدة بوصفها كينونة حرية للقوى الحية والفاعلة في تشكيلها وإعادة هيكلتها وتطويرها الدائم(٣).

(١) ثامر عباس، جيوبوليتيكا صراع الهويات في المجتمع العراقي حفريات في المواريث الانثروبولوجية، بحث منشور في كتاب المواطنة والهوية الوطنية، تاليف نخبة من الباحثين ط١، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧٤

(٢) د. برهان غليون، المحنة العربية–الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٨٥

(٣) د. ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٥

وعلى هذا المنوال استمرت عوامل الصراع الاثني فاعله في بنية المجتمع العراقي، تهدأ ويعم الاستقرار ويسود الأمن حيناً، وتنتشط وتضرب الفوضى أطنابها ويندرج الخراب في ربوعه كافة أحياناً أخرى، فضلاً عن حسابات الجماعات الداخلية وتوافقاتها المصلحية حيال هذا الطرف أو ذاك أو حيال هذه الجهة أو تلك، وهذا الأمر أفضى إلى أن يكون الشعب العراقي مفرق الصفوف ، يفتقر إلى الإحساس بالوحدة، وعاجز عن الكفاح الجماعي أو الموحد من اجل الإصلاحات وكان ولاء الفرد متوجها نحو الطائفة الدينية أو العشيرة أو المدينة، أكثر منه نحو العراق كوطن، كان مفهوم الوطن أو القومية أو العراقي أو العربي، غامضاً ومشوشاً لهم(١).

خامساً: طبيعة تعامل النظم السياسية المتعاقبة مع المشكلات الاثنية والعرقية والقومية والطائفية في العراق:

عجزت الحكومات العراقية المتعاقبة، منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة ومن ثم إلحاق ولاية الموصل بها ولحين سقوط النظام البعثي في ٢٠٠٣/٤/٩ عن إيجاد حل مشروع وعادل للمشكلات الاثنية العرقية والقومية والطائفية في العراق(٢).

فلم تراهن تلك الحكومات على تنفيذها الصادق والجدي والكامل لالتزاماتها الدولية العامة المترتبة عليها في هذا المجال أو لالتزاماتها الخاصة التي تعهدت بتنفيذها تجاه الأقليات الأخرى في العراق، بل على العكس من ذلك لجأت تلك الحكومات إلى إتباع أسلوب تجاهل تلك الالتزامات وبالتالي رفض مطالبها في

---

(١) د. وميض عمر نظمي، الجذور السياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق، سلسلة أطروحات الدكتوراه/٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٥

(٢) امين فرج، مصدر سابق، ص١٠٤

التمتع بحقوقها المشروعة، وفشلت في تهيئة الأجواء المناسبة لحل المشكلات وقامت بالمقابل بإتباع وممارسة أساليب قمعية وإرهابية (سياسة إرهاب الدولة) في التعامل مع القضايا إلى حد وصلت ارتكابها بجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب وتجاهل حقوقه المشروعة[١].

إذ مر على العراق عهدان من نظام الحكم، هما العهد الملكي والعهد الجمهوري، ففي العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) بدأ مع تنصيب الملك فيصل بن الحسين (١٨٨٥–١٩٣٣) ملكاً على الدولة العراقية الجديدة التي أسست سنة ١٩٢٠واستمرت حكمه إلى ١٩٣٣ ليخلفه ابنه غازي بن فيصل (١٩٢٢–١٩٣٩) بعد موته والذي توفي أيضاً على اثر اصطدام سيارته في حادث مثير للجدل سنة ١٩٣٩. وخلفه ابنه فيصل بن غازي(١٩٣٥–١٩٥٨) في سنة ١٩٢٩ الذي كان الرابعة عشر من عمره فأصبح تحت وصاية خاله عبد الإله بن علي حتى بلوغه السن القانوني وعندما تولى الحكم بنفسه مباشرة، والذي لقي حتفه مع أركان النظام الملكي إبان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبه انتهى حكم الأسرة الملكية الهاشمية في العراق.

أما العهد الجمهوري (١٩٥٨–٢٠٠٣) فقد بدأ بسقوط الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ وانتهى بسقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩ واحتلال الأمريكان للعراق، ويقسمه الباحثون والكتاب إلى أربع فترات مختلفة:

أولاً:فترة حكم عبد الكريم قاسم ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٢.

ثانياً:فترة حكم البعثيين بالتعاون مع عبد السلام عارف ومؤيدوه ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢.

---

(١) المصدر نفسة، ص١٠٥

ثالثاً: عهد الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ – تموز ١٩٦٨ واقر حكم البعث الثاني في ١٧ تموز ١٩٦٨ – ٢٠٠٣/٤/٩.

ونظراً لطول فترة العهدين الملكي والجمهوري، وعدم اتساع البحث لتناول التفاصيل وموقف تلك الحكومات تجاه قضايا الأقليات والقوميات، بل نسعى إلى إعطاء رؤية عامة وشاملة عن مواقفهم جاهدين إلى صياغة إطار عام لتلك المواقف ومحاولتهم استعمال القوة، والضعف في التعامل مع القضايا وبالتالي فشلهم في إيجاد الحل العادل والمشروع للمشكلات مع الأخذ بنظر الاعتبار التباين في مدى استبدادية وقوة الحكومات باختلاف الأزمنة والظروف ومن الأشخاص الفارضين على السلطة.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن الملك فيصل الأول كان الوحيد بين رجال الحكم الذي تطرق إلى أخطار دينية وكذلك نهج الدولة العراقية ونضالها السياسي على مستقبلها وتكامل مجتمعها بوحدة أراضيها وهذا ما نلتمسه في مذكراته الشهيرة الذي وضعها في سنة ١٩٢٢ وعرضها على ساسة العراق البارزين آنذاك.

لكن كما قلنا إن إنكار الحقوق أو تجاهلها كان القاسم المشترك للحكومات العراقية عموماً وان لغة القوة كانت الوسيلة المفضلة لديهم والتي أخذت وتيرة تصاعدية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى وصلت ذروته في عهد الحكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين [١].

ونقصد بالالتزامات الدولة العراقية، هناك التزامات عامه تشمل عموم المواطنين العراقيين، الناشئة عن تصديق العراق على عدد من المواثيق والعهود

(١) د. سعد ناجي جواد واخرون، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٢١و١٧١

والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي مقدمتها العهدان الدوليان للحقوق للمدنية السياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر في عام ١٩٦٦ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، واتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، وغيرها من الاتفاقيات التي أصبح العراق طرفاً فيها والتي تتضمن التزامات دولية حيث ان مخالفة أحكامها تنشى المسؤولية الدولية والحرمان من الامتيازات والاستحقاقات الدولية (١).

هذا لا يعني عدم وجود محاولات للحل السلمي للقضايا، بل نجد لجوء بعض النخب السياسية الحاكمة ولمختلف الأسباب حسب الظروف والضرورات إلى الحوار والتفاوض في بعض الأحيان وإصدار بيانات أو إبداء تصريحات تتعهد بحل المسائل أو تقر ببعض الحقوق القومية المشروعة لبعض القوميات ومنها الشعب الكردي ونجد حالات في الاعتراف الدستوري بالكورد وحقوقهم واعتبارهم شركاء مع العرب في الوطن، لكن لم تكن هذه المحاولات التفاوضية أو التصريحات والبيانات إلا مجرد تكتيك مؤقت أو مناورة سياسية أملتها عليهم ظروف معينة دون وجود نيات صادقة لحل المشكلة على ارض الواقع (٢).

وقد مر العراق منذ سقوط نظام حكومة البعث في ٢٠٠٣/٤/٩ حتى نهاية عام ٢٠٠٥ مجموعة من التحولات الهادفة مع التغيير السياسي الذي جرى في البلاد، لذا ظهرت ثلاث مراحل انتقالية يمكن عدَّها تجسيداً عملياً عن طريق إعادة بناء الدولة والمجتمع العراقي على أسس جديدة، لما تحقق فيها من انجازات كبيرة

---

(١) عبد الرحمن سليمان، الوضع القانوني لاقليم كردستان في قواعد القانون الدولي، ط١، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، العراق، ٢٠٠٢

(٢) شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية، منشورات مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠٠٥، ص١١٧

تسمح بصورة تدريجية في بناء دولة مدنية قائمة على أساس مبدأ المواطنة الديمقراطية، ويمكننا تلخيص ابرز منجزات تلك المراحل بالشكل الآتي:

المرحلة الأولى:تبدأ في ٢٠٠٣/٤/٩ وتنتهي في ٢٠٠٤/٦/٢٠ وفي هذه المرحلة تحققت مجموعة من الانجازات العامة في نواحي الحياة السياسية والقانونية والاجتماعية من أهمها تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ من ممثلي غالبية الفئات الاجتماعي والتيارات السياسية في المجتمع العراقي خطوة جديدة لتطبيق القرار الدولي المرقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ الصادر من مجلس الأمن الدولي، وقام هذا المجلس بصياغة ورسم إقرار دستور مؤقت باسم قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٣/٨ والذي تم بموجبه إدارة شؤون العراق في المرحلة الانتقالية ويكون نافذاً إلى حين صدور ونفاذ الدستور الدائم وتشكيل الحكومة العراقية وانتهت هذه المرحلة على وفق الجدول الزمني الذي حدده قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية مع النقل فسلم السيادة في ٢٠٠٤/٦/٣٠ حدد القانون يوم ٦/٢٠ لكن تنفيذ هذه الخطوة تمت في ٢٠٠٤/٦/٢٨، المرحلة الثانية:التي تبدأ في ٢٠٠٤/٦/٢٠ وتنتهي في ٢٠٠٥/١/٢٠.

والتي تميزت بمجموعة من الاستحقاقات من أهمها تشكيل الحكومة المؤقتة وعقد المؤتمر الوطني العراقي في ٢٠٠٤/٨/١٥ والذي انتخب المجلس الوطني العراقي الحكومة في ١٠٠ شخصية من مختلف الفئات العراقية، المرحلة الثالثة:والتي تبدأ من ٢٠٠٥/١/٢٠ وتنتهي في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ومن ابرز ملامحها الاستحقاقات التالية:

١. أول انتخابات برلمانية في ٢٠٠٥/١/٢٠ تجري بشكل ديمقراطي في تاريخ العراق الحديث لانتخاب ممثلي أو أعضاء الجمعية الوطنية العراقية، المجلس الوطني الكردستاني، مجالس المحافظات.

٢. تشكيل حكومة انتقالية في ٢٠٠٥/٥/٣ لإدارة البلاد لحين إجراء انتخابات في ٢٠٠٥/١٢/١٥ وبعد ذلك قيامها بدور حكومة تصريف الأعمال لحين قيام مجلس النواب المنتخب بتشكيل حكومة في ضوء الدستور الديمقراطي قبل الكتل البرلمانية التي نالت الأصوات لشغل المقاعد البرلمانية وفقاً للاستحقاق الانتخابي.

٣. التوصل إلى صياغة مسودة الدستور العراقي للعراق من قبل لجنة الدستور المشكلة لهذا الغرض وإقراره من قبل الجمعية الوطنية العراقية.

٤. إقرار الدستور من قبل الشعب العراقي في ضوء الاستفتاء الذي صدر في ٢٠٠٥/١٠/١٥.

٥. إجراء انتخابات برلمانية في ٢٠٠٥/١٢/١٥ لانتخابات أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات مقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفترة بمراحلها الثلاثة على الرغم مما تحقق فيها من انجازات لم تخل من التغيرات والنواقص مما أثرت سلباً على مجمل العملية السياسية في البلاد أهمها:

١. اتساع دائرة العنف وفقدان الأمن.

٢. استشراء الفساد السياسي والإداري والمالي.

٣. النقص الحاد في الخدمات.

٤. ضعف الوعي والثقافة القانونية والسياسية وهيمنة الولاءات الطائفية والمناطقية على الولاء الوطني.

٥. التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي.

٦. الآثار السياسية الناجمة عن الاحتلال[١].

---

(١) امين فرج، مصدر سابق، ص١١٣-١١٤

ومع سياسات الحكومات العراقية تجاه كافة تكويناته الاثنية المختلفة عانوا على أيدي الحكومات العراقية وخاصة القومية الكوردية، وهذا لا يعني أن القوميات الأخرى قد سلموا من تلك الممارسات، بل تعرض التركمان والكلدواشوريين والشبك والايزيدية أيضاً إلى أنواع من الممارسات العدائية من الحكومات المتعاقبة في العراق.

إن هذه الأسباب بتعددها وبتأثيراتها الواضحة على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدت ليس فقط إلى حالة من عدم الاستقرار الدائم والأزمات السياسية المتواصلة، بل وأدت إلى ضعف الاندماج والتكامل بين المكونات التي بدت متنافرة منكفئة كل على حالها دون انسجام وطني، وهذا التنافر الذي يقف وراءه إشكاليات إيديولوجية في سياسة الدولة العراقية بالإضافة إلى طبيعة تشكيل الدولة العراقية الحديثة الناجمة عن الاستعمار وسياسة النظم السياسية الحاكمة، كان لابد أن يفرض إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، يكون أساسها المواطنة والمساواة بين كافة التكوينات الاجتماعية في المجتمع العراقي المعاصر.

سادساً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على إثارة التنوع ألاثني والعرقي والقومي في المجتمع العراقي:

لقد تركت النزاعات الاثنية آثاراً مدمرة على مستقبل التنمية والتطور في العراق من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الحروب التي خاضتها الدولة وحرمتها من تحقيق الطموحات التي ناضل من اجلها الشعب ضد الاستعمار على الرغم من أن العراق يملك موارد طبيعية هائلة ولكن استغلت لإدارة حروب داخلية بين المكونات الاجتماعية أو الخارجية مع دول الجوار حتى الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، دون نهاية حاسمة مما أدت إلى تدمير

كل بناء التنمية للدولة وأهلكت الشعب وبالتالي أصبح واضحاً تآكل الدولة الوطنية ونزيفها الاقتصادي وتفاقم مشكلاتها الإنسانية والاجتماعية.

لقد ساعدت النزاعات الاثنية والعرقية والدينية في تعقيد عمليات الاندماج القومي للدولة وتفاقمت مشكلات التنمية والشرعية ولم تعد الدولة أو الحكومات المتعاقبة تقدم مشروعات وطنية كبيرة تستطيع بواسطتها تعبئة الجماهير وتحريكها، مما أدى إلى ازدياد ظاهرة التهميش وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات، أي ابتعاد المواطنين عن النشاط السياسي مثل الانتخابات وتكوين الأحزاب أو النقابات والحق في المعارضة الدستورية وتأكيد حقوق التعبير أو التنظيم.

وبذلك أصبحت الدولة أكثر نخبوية أو ممثلة للأقلية وفي نفس الوقت ليس للمجتمع المدني أي دور أو أنها ضعيفة، ولا تبرز أي نشاط فعلي لها بشكل يؤثر على الرأي العام، الذي يمكن أن يساعد على الدمج أو التعايش سلمياً بين المكونات الاجتماعية المختلفة وكذلك غياب المشاركة الشعبية الحقيقية في التنمية أي في التخطيط والاندماج والاستهلاك والتوزيع وهذه وسيلة فعالة لكي تحقق الدولة الاندماج الحقيقي والواقعي لها نجدها غائبة عن الدولة.

لذا فقد تسبب النزاعات الاثنية في تفاقم صراع على الهوية وغالباً ما يوصل هذا النوع من الاغتراب الثقافي وغياب الخصوصية الثقافية لأن النزاع لا يخلق ثقافة جادة ولكن يبدأ التعصب بوعي وبلا وعي [١].

لكن يعد الاحتلال الأمريكي، وما رافقه من فوضى أمنية وفراغ سياسي وتهميش لمؤسسات الدولة، وتدخله المستمر في شؤون الحكم، شكَّل عاملاً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بين مكونات المجتمع في البلاد والتي تعد من أهم وأكثر المشكلات خطورة في الوقت الراهن، لما لها من تأثيرات سلبية

---

(١) رعد الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص

كثيرة في أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تأثيرات في الوحدة الوطنية والاندماج وعلى جهود استكمال بناء الدولة الحديثة.

لأن مسألة التنوع الاثني والعرقي والقومي في ظل الأوضاع الراهنة بدأت تأخذ معنى وإبعاد أو أشكالاً متعددة منها محاولة بعضهم سحب البلاد إلى حرب أهلية وإلى الصراعات الحزبية والدينية والطائفية وأحياناً دفع آخرون إلى حركات التمرد والانفصال، وهكذا تبدو ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وكأنها من حقائق الحياة اليومية في العراق، وبالإمكان وضع أدلة كثيرة على أمثلة عدم الاستقرار السياسي وأشكاله التي تعكس في حقيقتها حالة عدم الاستقرار في المؤسسات السياسية والدستورية بسبب المحاصصات السياسية بين المكونات والأحزاب السياسية في البلاد وبما يعكس ضعف دور المؤسسات الشرعية وعجزها، فضلا ان هناك عوامل أخرى متفرقة تتعلق بشتى ظروف المجتمع العراقي منها ما يتعلق بدرجة الوعي السياسي، ونسبة المشاركة السياسية، ومنها ما يتعلق بفهم البعض المفاهيم الديمقراطية والمواطنة وغيرها من المفاهيم العصرية التي تؤدي تقليل الفوارق وينمي الاندماج بين مكونات وهيئات ومؤسسات ومنظمات المجتمع مع الدولة [١].

وان المشاكل السياسية المتراكمة عمقت من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ولم يتم الانتباه إلى هذه المشاكل من الحكومات المتعاقبة بدواعي الظروف الأمنية ولم يكن هناك تخطيط واضح من المسؤولين عن الملف الاقتصادي في مسألة اختيار المنهج الاقتصادي الأفضل للبلاد ويتوضح ذلك من خلال التوجه نحو نهج الليبرالية الجديدة.

(١) وائل احمد غلام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١١-١١٢

على الرغم من عدم توافر مستلزماتها في البلاد في السياسة الاقتصادية للعراق في الفترة التي أعقبت انهيار النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣.

إلا أن ما تسعى إليه الليبرالية الجديدة في العراق وان تباينت حتى بعض جوانبها وتعدد اتجاهاتها، هو ضمان ما يلي في وجهة نشاط الاقتصاد الوطني العراقي:

١. الالتزام بتنفيذ نهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الاقتصاد العراقي وما يطلق عليه سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي في اغلب نقاطها تتعارض مع واقع وحاجة الاقتصاد في المجتمع العراقي [(١)].
٢. إبعاد الدولة عن أي نشاط اقتصادي وخدمي.
٣. إبعاد الدولة عن الرعاية الاجتماعية الضرورية في بلدنا للمحتاجين والمعقدين والعائلات الفقيرة.
٤. تشجيع مواصلة سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية أمام العراق ورفض وضع قيود لحماية الإنتاج الصناعي والزراعي مع مواصلة استيراد السلع من الأسواق الدولية وإغراق الأسواق المحلية بها بما يتعارض وحاجات الناس ومتطلبات التنمية مما يؤدي في جوانب منه إلى ارتفاع معدلات البطالة.
٥. عدم تنفيذ سياسة مالية تعتمد مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل المباشر لأفراد المجتمع والذي يزيد من مصاعب العيش على الفقراء ويزيد الرفاهية للأغنياء.

إن كل المؤشرات التي أمامنا من دول أخرى مارست الليبرالية الجديدة في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية تشير إلى أن هذه السياسة قادت إلى تفاقم فجوة

---

(١) أمين فرج، مصدر سابق، ص١٢٦

الدخل بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء وزيادة وتوسيع فجوة الفقر عمودياً وأفقياً في المجتمع، وهذا يقود بدوره إلى تشديد التناقض الاجتماعي وتحوله تدريجياً إلى صراع سياسي من نزاع طبقي متفاقم، كما إن ترك قوى السوق تمارس دورها العضوي في العملية الاقتصادية لا يعني في ظروف العراق الراهن سوى إبقاء العراق متخلفاً وحيد الجانب اقتصاده ريعياً واستهلاكياً مستهلك ما ترد من موارد مالية نفطية لتغطية وارداته السلعية ولا يحق التراكم الرأسمالي الضروري، وهذا يعني استمرار وجود البطالة والفاقة في المجتمع وما تتركه هذه من آثار واضحة على الانتماء والمواطنة[1].

سابعاً: سبل تعزيز الاندماج والتعايش بين المكونات الاجتماعية في المجتمع العراقي الجديد:

١- حق الاعتراف في الوجود للمكونات الاجتماعية ومنع التمييز العنصري بينهم في الدولة:

نقصد بالحق في الوجود للجماعات القومية والدينية أو العرقية أو المذهبية ... اعتراف الدستور الوطني بوجود تلك الفئات كجماعة متميزة في المجتمع، وهذا ما نجده في المادة (٣) من الدستور العراقي الدائم عندما أقرت بوجود التعدد القومي والديني والاثني، وهذا نصها " العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، والشعب العراقي فيه جزء من الأمة العربية "[2].

أما فيما يخص الحق في منع التمييز العنصري، فنعني به حق الجماعات داخل أية دولة من الحماية ضد أية معاملة غير جيدة لفرد أو جماعة ويدخل في إطار هذه المعاملات أي فعل أو سلوك ينكر لبعض الأفراد حقهم في المساواة في

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٦

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٧

المعاملة مع الآخرين بسبب امتلاك هؤلاء الأفراد لخصائص اثنية تميزهم عن باقي فئات المجتمع [١].

٢- حق الأقليات في تحديد هوياتها المختلفة:

ونقصد به حق الأقليات في أن تحدد هوياتها من خلال خصائصها المتميزة لها والتي قد تكون خصائص ثقافية أو لغوية أو قومية أو دينية ... والذي يتضمن حق تلك الجماعات في أن تنتمي هذه الخصائص في حدود القانون بشكل لا يؤدي إلى تعدد الولاءات وبروز النعرات الضيقة داخل المجتمع، وبالتالي توجيه وتنظيم ذلك الحق بما يخدم تحقيق مبدأ احترام التعدد والتنوع في إطار الوحدة [٢].

لذا فقد حظي الدستور العراقي الدائم خطوات كبيرة في هذا المجال إذ حدد المشرع الدستوري أكثر من مادة للاعتراف بحق الجماعات في تحديد هوياتها، منها ما يتعلق باللغة أوالدين أو القومية، إذ أن أجزاء مثل هذه النصوص في الدستور تحتوي على ايجابيات كبيرة فيما يخص إعطاء الحقوق الثقافية والإدارية والدينية واللغوية للجماعات في العراق، إذ لو طبقت فعلياً وبالشكل المطلوب والصحيح فأنها تساعد كثيراً على نشوء هوية وطنية عراقية عامة للمجتمع العراقي وهو بأمس الحاجة إليها [٣].

لأن الفرد العراقي كان ولا يزال يعاني من وجود تعارض بين إحساسه وانتمائه إلى وطنه وبين انتمائه إلى القيم التقليدية الولاءات الثانوية الضيقة، ذلك بسبب عدم إقرار الحكومات السابقة بحق الجماعات في تحديد هوياتها بالشكل الصحيح.

---

(١) وائل احمد غلام، مصدر سابق، ص١٦١

(٢) امين فرج، مصدر سابق، ص١٣٨

(٣) د، شعبان الطاهر الاسود، مصدر سابق، ص

فالإقرار بتلك الحقوق مع تجسيدها على ارض الواقع يساعد على أن يتوصل أفراد تلك الجماعات إلى قناعة كون إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي، كما أن هذا الإقرار بحفزهم على التخلي عن الأشكال التقليدية للولاءات والانتماء التي تتنافى مع الشعور بالهوية الوطنية الأوسع (١).

٣- الحق في تقرير المصير:

ويقصد به حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وان يتواصل تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون تدخل أجنبي(٢) وعلى الرغم من عالمية مبدأ حق تقرير المصير والزاميته القانونية وتعلقه المباشر بحقوق الشعوب المحرومة في العالم إلا أن دستور العراق الحالي لم ينص عليه (٣).

ولكن مع ذلك أكد الدستور العراقي على تبني النظام سيادة الفدرالي عندما حدد المادة (١) شكل الدولة بأنها " جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سياسة، نظام الحكم فيها جمهوري، نيابي، برلماني، ديمقراطي، اتحادي ".

إن هذا التغيير في شكل الدولة العراقية من دولة موحدة إلى دولة مركبة تعد خطوة كبيرة في التاريخ الدستوري العراقي، لأن هدف الدساتير السابقة ما عدا قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، كان تجسيداً لعراق موحد في إطار دولة مبسطة (الوحدة الدستورية ووحدة السلطات والأقاليم ٠٠٠)، في حين

(١) د. حمدان رمضان محمد، معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل/العدد/٤٧-٤، ٢٠٠٧/ص٦٣-٦٤

(٢) كاظم حبيب، السياسة والاقتصاد في ازمة متفاعلة، مقالة منشور بتاريخ ٢٨ /تموز/٢٠١٠ عل موقع. over-blog. com. www. algeriedebat

(٣) د. ماجد محي ود. داود مرادالداؤدي، الواقع العراقي في ظل ازمتي المواطنة والهوية، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة ديمقراطية المنعقد في ٤-٥ نيسان/٢٠١١

إن الدولة الاتحادية (الاتحاد الفدرالي) المقرر في المادة (١)، يجب أن تتعــدد فيها الدساتير والسلطات تبعاً لتعدد الأقاليم الداخلة في تكوينها.

ويعتبر النظام الفدرالي، بما يتضمنه من تعددية في المجال الداخلي ســواء كانت هذه التعددية في الدساتير أو في الخدمات أو في السلطات المختلفــة، حــلاً واقعياً لإشكالية التكامل في المجتمع العراقي، وقد اثبت نجاحه في معظم الــدول التي طبقت هذا النظام [١].

٤- التداول السلمي للسلطة:

يعدّ مبدأ التداول السلمي للسلطة احد الضمانات الأساسية لصيانة حقوق إنسان وحرياته الأساسية في أي مجتمع عبر انتخابات حرة ونزيهة، لأن الاختلاف فطرة الله البشر عليها، وتعدد القوى الفاعلة خاصية من خــصائص المجتمعــات المعاصــرة، والمجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكبــت بــالقوة مظــاهر الاختلاف ولا ينكر حق التعدد، بل إن النظام الديمقراطي يحرص على تجنب الاحتقان الاجتماعي والسياسي الذي يؤدي في بعض الحالات إلى صراعات عنيفة أو دمويــة مسلحة [٢].

إذ أن سيطرت الرأي الأوحد أو التصور الأوحد أصبحت تنطوي على خطــورة التجمد وقتل الإبداع والتوقف عن مواكبــة العــصر، ومــن ثــم تعــدد الاتجاهــات والتصورات وتوفير المناخ الصحي لها، تعد الضمان الأكبر للتحديد والصواب، وانــه لا معنى للتعددية من دون توفير آليات تسير شؤون المجتمع عــن طريــق التــداول

(١) المصدر نفسة، ص١٤٠

(٢) علي خليفة الكواري واخرون، المسالة الديمقراطية فــي الــوطن العربــي، ط١، مركــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٤

السلمي للسلطة فاستمرار السلطة في أيدي طرف واحد مفسدة تقترب من الوهم وتصيبه بالشلل[1].

ويتم تداول السلطة عن طريق إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وسرية بشكل باتت الانتخابات في الوقت الحاضر من أكثر وسائل إسناد السلطة شيوعاً وانتشاراً باعتبارها الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة، والتي أزاحت عن طريقها كافة الوسائل الأخرى غير الديمقراطية من الوراثة والاختيار الذاتي والاستيلاء بالقوة، وعليه يمكن الاعتماد على الانتخابات كمعيار التقييم مدى شرعية وديمقراطية نظام الحكم في دولة معينة [2] وقد اقر الدستور العراقي هذا المبدأ حيث نص في المادة (٥) على انه السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية[3].

٥- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:

ما يهمنا هو القول أن المجتمع المدني ضرورة حتمية للتعبير عن الهوية الحضارية للعراقيين لما يترتب على ذلك من تعميق شعور المواطن ووعيه بضرورة الممارسة الديمقراطية وتطوير إستراتيجية العمل المدني والتوازن بين السلطة والحرية وان ما يحتاجه العراقيون هو ضرورة بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على مشروعية تعدد الآراء والاتجاهات السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها في المشاركة في القرار السياسي من خلال قنوات مؤسساتية شرعية وعلى أسس التوازن بين السلطة والحرية، من اجل تعميق وتحفيز المشاركة السياسية لدى

---

(١) د. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي –علاقات التفاعل والصراع، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ص٢٩-٣٢
(٢) امين فرج، مصدر سابق، س١١٩
(٣) المصدر نفسه، ص١٢٠

أفراد المجتمع بكافة شرائحه وطبقاته الاجتماعية لصنع القرار السياسي في سبيل النهوض بالمجتمع القومي المعاصر [١].

وعليه فإن دراسة الفكر العراقي لقضية المجتمع المدني ومستقبلها لابد أن تنطلق من رؤية تتسم بالعمق في العوامل الفاعلة في البنى الاجتماعية التي تعزز أنظمة الحكم والممارسة السياسية، أي الانطلاق من الفهم الشامل لقوى المجتمع واستقراء مكوناتها ومقوماتها وبتجريدية وتقويم ممارستها السياسية الفعلية[٢].

٦- المصالحة الوطنية:

المصالحة الوطنية في العراق إذا ما قدر لها أن تسير في مسارها الصحيح والسليم، يمكن أن توافر الأرضية الصالحة للتفاعل والانسجام والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق والوضوح، وهذا هو السبيل الكفيل بترصين فرص الاندماج الاجتماعي بشكل حضاري وشرعي ومثمر ويستظل بعقد اجتماعي يستند على أساس العصر وقيمة الديمقراطية الراسخة التي تجمع أبناء المجتمع وتوفر لهم الحياة الكريمة وقيم الحرية والتآخي البناء والمشرق والسبيل إلى ذلك أن تسعى الدولة بكل الوسائل إلى ضمان العدل وعدم التمييز في التشريعات وفي تنفيذ القانون والإجراءات القضائية والإدارية وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع دون تهميش أو إقصاء لأية فئة أو طائفة أو قومية[٣].

والمصالحة الوطنية يجب أن يتضمن معالجة كل الإشكالات السابقة لسقوط النظام السياسي العراقي ٢٠٠٣ والملاحقة له، وفق الأسس القانونية والعدالة التي

---

(١) د. حمدان رمضان محمد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية في المجتمع العراقي المعاصر، مجلة آداب الرافدين، العدد/٤٤-٣، ٢٠٠٦، ص١١٦١

(٢) كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني-دراسة تحليلية، ط١، اربيل، العراق، ٢٠٠٢، ص١٦٣

(٣) د. طه حميد حسن، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة ديمقراطية المنعقد في ٤-٥ نيسان/٢٠١١، ص١٦٧

تقتضي إنصاف المظلومين واسترجاع الحقوق وتعويض المتضررين ومحاسبة المقصرين ومرتكبي الجرائم في مختلف الحقب دون استثناء أو تمييز والابتعاد عن الإقصاء السياسي والفكري من اجل الوصول إلى دولة القانون والمواطنة الحقة[١].

إن أولى الآليات وأكثرها أهمية أن يبدأ العراقيون بحوار وطني حول إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، ووضع الأسس الكفيلة لحل الإشكالات والمسائل العالقة وخاصة إلغاء المحاصصة العرقية والطائفية في البلاد.

٧- تدعيم الهوية الوطنية:

إن تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالانتماء إلى هذا البلد، وهذا الشعور ينمي الوعي بالذات لدى الأفراد والوعي بالآخر، والوعي بالمواقف والسلوك، وكل ذلك يسهم في بناء المجتمع والحفاظ على شبكة نسيجه الاجتماعي والحضاري [٢].

لذا ينبغي العمل بكل الوسائل المتاحة ومن كل الجهات المعنية في العراق على ترسيخ مفهوم المواطنة الحقة وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين كل أبناء الشعب العراقي على اختلاف انتماءاتهم ومكوناتهم وتوجيهاتهم، والعمل على إلغاء كل أشكال التمييز على أساس القومية أو الدينية أو الطائفية أو الانتماء السياسي، وهذا يعني أن تكون للجميع حقوق متساوية في كل الميادين.

وفي النهاية فإن تعزيز مفهوم المواطنة من خلال تكريس مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المواطنين العراقيين يوفر آفاقاً وفرصاً واسعة للتعايش بل يمكن ان يمهد لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بفعل تنامي الشعور لدى الجميع بدورهم

---

(١) د. رشيد عمارة الزيدي، اليات التعايش السلمي في العراق، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة ديمقراطية المنعقد في ٤-٥ نيسان/٢٠١١، ص١٢٤

(٢) مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٩، ص٦٩

ومكانتهم في المجتمع والدولة والأهم إنهم يشعرون بأن كرامتهم مصانة، وهذا هو أساس العيش من اجل مستقبلهم المشترك ويكون للجميع حضور ومشاركة حقيقية في بناء المجتمع والدولة [١].

٨- دور المرجعيات الدينية:

ينبغي أن تركز المرجعيات الدينية ورجال الدين على مخاطبة الأجيال الجديدة بما يتناسب وعقولهم وتطلعاتهم إلى التغيير والتقدم من خلال العمل على بناء رؤية قادرة على تشكيل الإطار الفكري لتحرير المجتمع من الاختناقات الطائفية [٢].

على ذلك يمكن القول أن المرجعيات الدينية ورجال الدين يمكن أن يسهموا في تأسيس أرضية راسخة للعلاقات داخل المجتمع، تقوم على أساس تربية وجدان الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى ترجمة التعاليم الدينية التي تحث على التكافل والتعاون والتسامح والألفة والمحبة والتعايش إلى سلوك في التعامل اليومي [٣].

ثامناً: خاتمة البحث:

أولاً: أهم الاستنتاجات:

١. إن المجتمع العراقي هو متعدد اثنياً وعرقياً وقومياً ودينياً، وقد كان لهذا التعدد أثره السلبي في عدم نضج مشروع هوية المواطنة العراقية وبالتالي مشروع لدولة الحديثة ككل.
٢. على الرغم من تفاوت توزيع النخب الاثنية داخل المؤسسة السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية١٩٢١ مروراً بالعهود اللاحقة إلا إنها ظلت تفتقر إلى التمثيل الحقيقي للتنوع ألاثني الذي كان يزخر به العراق على الرغم من

(١) د. طه حميد حسن، مصدر سابق، ص١٦٤
(٢) المصدر نفسة، ص١٦٢
(٣) سهير عبد العزيز محمد، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف متغيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، سلسلة محاضرات الامارات/٤٩، ط١/٢٠٠١، ص٩

تواجد بعض الشخصيات هنا وهناك لكن كان تواجههم شكلية لا يمثل طموح ورضى كل الأطراف السياسية على الساحة العراقية

٣. كان السمة السياسية لأكثر النخب السياسية في الدولة الحديثة في العراق ميول إلى الجهوية والفئوية والقومية معينة على حساب قوميات وفئات أخرى، مما أدت إلى إيجاد حالة من أثنية وعرقية وقومية وطائفية شديدة النزعة، كان لها تأثير كبير على عدم توافق وانسجام الدولة وخصوصاً في عملية اختيار كوادر الدولة والجيش.

٤. إن سياسة الدولة العراقية في الغالب كانت قائمة على التوجهات سواء كان الحكام المدنيين أو العسكريين على انتماءاتهم الاثنية فقد ظل هاجسهم الأول في كل تصرفاتهم، بحيث بدأت تصطدم بالواقع الداخلي للمجتمع في العراق المتعدد اثنياً والمتنوع داخل تعدده ذاك، وقد تطور ذلك إلى الخلافات والنزاعات والتعالي والتميز مع تعدد الأنظمة السياسية إلى سلسلة من مشكلات وانقسامات وانقلابات ومؤامرات وحروب.

٥. أصرت الحكومات العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية في الربع الأول من القرن الماضي على وفق لما كانت تتطلبها سياسات لدول الاستعمارية إلى إقامة دولة قومية ذات لون واحد في مجتمع متنوع، واتجهت هذه السياسة بالتدرج في محاولة تمثيل الأمة بكاملها إلى تمثيل المدينة ثم القرية انتهاء بحكم العائلة ومن ثم حكم الفرد الذي اختزل في شخصه مصالح الدولة والمجتمع معاً.

٦. إن تمحور السلطة في يد الأقلية العددية قومية كانت أو مذهبية أو عرقية ...، يقترن في أكثر الأحيان بالهيمنة الخارجية والتبعية لها ويجعل من اللجوء إلى القهر والاستبداد أمراً محتوماً وهذا ما حصل فعلاً في العراق، إذ أن بقاء الحكومات العراقية وهيمنتها كان محكوماً، بالتبعية للخارج واستبداد في الداخل.

٧. لم تنشأ الدولة المعاصرة في العراق منذ تكوينها عام ١٩٢١ متجذرة بأنظمتها الدستورية ومؤسساتها العامة الممثلة للمجتمع، بل نشأت بافتقاد السلطة للشرعية ولمشروعة نتيجة لمعاييرها الوطنية الهابطة المنتمية إلى قومية معينة أو عرق أو طائفة أو عشيرة أو العائلة ... فقد التجأت إلى القمع والإقصاء وتشتيت الوحدة الوطنية لضمان السيطرة والبقاء مستفيدة من سلطة الدولة في تبرير وجودها وتنفيذ سياستها الضيقة.

٨. عمدت الدولة منذ تأسيسها إلى تبني المشاريع البنيوية الكارثية من قبيل القومية والأقلية والطائفية المعنية من جهة، ومن ناحية أخرى غُيبت الثقافات الخصوصية العراقية في العمل السياسي والمجتمعي مما نتج التبعية الدينية والعرقية والسياسية لما وراء الحدود، واستبعاد الهوية الوطنية ومصادرة الخصوصية وظهور حالات مصطنعة أو زائفة على حساب خصوصيات الواقع العملي وخصائص الذات الوطنية ومقوماتها الرئيسية.

٩. إن التنوع ألاثني في العراق يمكن أن يكون مصدر خصب وثر وعطاء وقوة إذا توافرت بعض الشروط الإستراتيجية وفي مقدمتها أن يكون هناك حكم صالح مركزي، منفتح على جميع الأطراف يقوم على أساس مبدأ المواطنة وعلى أساس حق المشاركة في تسيير شؤون دولة وإقامة نظام ديمقراطي يحترم الخصوصية والتنوع في إطار الوحدة.

١٠. على الرغم من نجاح الحكومة الحالية في العراق من إحداث التغيير السياسي، لكنها فشلت في طرح خطاب سياسي يبلور الوحدة الوطنية ، بحيث ينصهر في بودقتها فوارق الاثنية والمذهبية والعرقية والطائفية والفوارق على أساس الأكثرية والأقلية ومقاييس حجم الظلم والاضطهاد الذي تعرض له هذه القومية أو الطائفة أو تلك، بل على العكس من ذلك كرست تلك الفوارق والانقسامات من خلال تبنيها فكرة المحاصصة.

ثانياً: أهم المقترحات والتوصيات:

١. إيقاف تأثيرات القوى الإقليمية المجاورة للعراق أي كانت في الكف عن التدخل في الشأن العراقي، وإزالة كل شكل من أشكال التبعية السياسية والاقتصادية، وفق إطار وطني صحيح يشجع النخب السياسية العراقية تجاوز انتماءاتهم الطائفية والقبلية والعرقية والقومية.

٢. ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي والمشهد السياسي العراقي، الأمر الذي يفرض على الممارس السياسي اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تمكنه من القدرة على التكيف مع معطيات الواقع المتحول.

٣. اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة أو دفاعاً عن موقف، بعيداً عن الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف بين مكونات السياسية والاجتماعية في المجتمع العراقي حفاظاً على الاستقرار السياسي وسلامة امن المجتمع.

٤. ضرورة توسيع مفهوم المشاركة السياسية ليشمل جميع الأطراف السياسية والاجتماعية بمختلف فعالياتها، وذلك عن طريق تفعيل قانون الأحزاب السياسية في المجتمع العراقي والمعاصر.

٥. إعادة النظر في الأساليب التي تمارس بها السياسة في الدولة، وذلك عن طريق خلق ثقافة سياسية ملائمة تعطي نفساً جديداً للديمقراطية بصورة حكيمة، بعيدا عن محاصصات حكومية برلمانية أو أطره التقليدية مثل القبلية والعشائرية والطائفية والجهوية أو المناطقية ... الخ.

٦. اعتماد مبدأ المواطنة كنظام للحقوق والحريات مع ضرورة توافر وعي ثقافي جماهيري لتفعيلها، وذلك من خلال تهيئة الشعب العراقي على المبادئ الديمقراطية والتسامح والتكامل والتآخي، من خلال القيام بحملة توعية ثقافية واسعة طويلة الأمد للتأثير على قناعات الفرد العراقي والشارع العراقي كي يكون مؤهلاً لتقبل الحلول وخلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.

٧. تصفية آثار العنصرية والتطهير العرقي والتهجير القسري والتغيير في الطابع الديمقراطي للمدن والمناطق في العراق مسألة ضرورية ومهمة لتضميد جراحات الماضي وبناء الثقة في نفوس الجماهير مع ضرورة تشريع قوانين لمكافحة التمييز أو التفرقة بمختلف أنواعها بين المواطنين ووضع عقوبات ضد كل من يمارسها، إضافة إلى ضرورة جبر الأضرار البشرية والمادية والمعنوية للمتضررين الناتجة عن تلك السياسات.

٨. معالجة المشكلات الداخلية المتمثلة بفقدان الأمن والفساد الإداري والمالي والنقص في الخدمات وغيرها من المشاكل التي رافقت التحولات والانجازات في المرحلة الراهنة، وذلك من خلال إتباع خطط وبرامج أمنية وإدارية ومالية فعالة على الصعيد الداخلي والتعاون مع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي من اجل بناء بلد مستقر آمن خالٍ من كل أشكال العنف والتمييز العنصري والاضطهاد في ظل التعاون والتقارب بين الشعوب ارتباطاً بظاهرة العولمة.

٩. معالجة النواقص والثغرات الموجودة في الدستور الدائم، فيما يتعلق بعملية إعادة بناء الدولة والمجتمع على أساس مبدأ الشراكة والمواطنة والتعايش السلمي الطوعي في الوطن واتحاد فدرالي اختياري مع ضمان حقوق كافة القوميات والجماعات في المجتمع العراقي، إذ أن بقاء المشكلات القومية والطائفية والعرقية والاثنية في العراق بدون حل يعتبر تحدياً لإمكانية بقاء دولة موحد ومستقرة وآمنة.

١٠. إقرار وقبول التعددية السياسية ومن ثم ضمان الحقوق والحريات الأساسية لعموم الشعب العراقي عن طريق تعزيز الوحدة الوطنية في بناء الدولة العراقية على أسس صحيحة صائبة ودائمة لكل مشاكل العراق، وحلاً لإشكالية التمركز الشديد للسلطات بيد الحكومات المركزية والتي كانت قائمة على أساس الغلبة والقهر والإقصاء والقومية نحو بناء دولة لامركزية قائمة على أساس الاعتراف بالتنوع والحوار والاختلاف والثقة المتبادلة.

Ethnic, Racial and National Diversity and Its on the Impaet on the Iraqi Political Arena

Asst. Prof.Dr.hamdan. R Muhammad

Abstract

Find out targeted ethnic, ethnic, and national diversity and its impact on the Iraqi political arena, because the ethnic composition since the founding of the Iraqi state in ١٩٢١ has become a big problem affects stability of the Iraqi state policies because of political elites to power in Iraq.

It reflected the importance of this research from the current circumstances through which Iraq where his future will depend on the extent of harmony and adaptation between these groups and sub-cultures. The researcher adopted a deductive approach and inductive and deductive approach in addition to the historical themes in the analysis of the subject.

The researcher has come up with a number of conclusions, the most important that the standard of citizenship and good governance, decentralization and representative of the benefits and efficiency and ability, integrity and affiliation to the homeland and loyalty is a alternative or the best solution out of the crisis and to address our problems in a spirit of consensus and harmony between the social components in Iraq and the keenness of the Constitution to control the debugging the past and achieve national unity.